مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية

MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

تعزيز دور المرأة العراقية في الحياة السياسية

م. م. براء ماجد عبد الحميد

جامعة بغداد – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جمهورية العراق

استلام البحث: 20/06/2025	مراجعة البحث: 16/07/2025	قبول البحث:12/08/2025

الملخص:

شهد دور المرأة العراقية في الحياة السياسية تطورات كبيرة عبر التاريخ، حيث كانت لها أدوار قيادية بارزة في العصور القديمة، كما في حضارات سومر وبابل وآشور، قبل أن تتراجع مكانتها بفعل تحولات اجتماعية وسياسية قيدت مشاركتها، لا سيما خلال فترات الاستعمار والأنظمة الشمولية. ومع دخول العراق القرن الحادي والعشرين، بدأت المرأة تستعيد موقعها تدريجياً في المشهد السياسي، خاصة بعد عام 2003، إذ أتاح التغيير السياسي فرصاً أوسع لمشاركتها، مدعومة بنصوص دستورية وتشريعات عززت من حضورها في البرلمان والحكومة. وقد أسهمت منظمات المجتمع المدني والحركات النسوية بدور فاعل في دعم هذا التوجه من خلال التدريب والتمكين والدفاع عن حقوق النساء السياسيات. ومع ذلك، ما زالت المرأة العراقية تواجه تحديات عديدة، من بينها الأعراف الاجتماعية والتمييز والعنف السياسي، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الإصلاحات والبرامج التي تعزز من تمكينها الفعلي في مواقع صنع القرار، باعتبارها شريكاً أساسياً في بناء الدولة.

الكلمات المفتاحية: المرأة العراقية– التمكين السياسي– المشاركة النسوية– البرلمان والحكومة– التحديات الاجتماعية

Abstract

The role of Iraqi women in political life has witnessed significant developments throughout history. They played prominent leadership roles in ancient times, such as in the civilizations of Sumer, Babylon, and Assyria, before their status declined due to social and political transformations that restricted their participation, particularly during periods of colonialism and totalitarian regimes. As Iraq entered the twenty-first century, women began to gradually regain their place in the political scene, particularly after 2003. Political change provided broader opportunities for women's participation, supported by constitutional provisions and legislation that strengthened their presence in parliament and government. Civil society organizations and women's movements have played an active role in supporting this trend through training, empowerment, and advocacy for women's political rights. However, Iraqi women still face numerous challenges, including social norms, discrimination, and political violence. This requires further reforms and programs that enhance their effective empowerment in decision-making positions, as they are essential partners in building the state.

Keywords: Iraqi Women – Political Empowerment – Women's Participation – Parliament and Government – Social Challenges

المقدمة

تُعد المرأة العراقية عنصراً أساسياً في النسيج المجتمعي، وتمثل نصف طاقاته البشرية الكامنة، إذ تمتلك من القدرات والمهارات ما يؤهلها للإسهام الفاعل في مختلف مجالات الحياة، وعلى وجه الخصوص في الشأن السياسي. ورغم ما شهدته من تهميش وإقصاء تاريخي عن مواقع التأثير وصنع القرار، فإن العقود الأخيرة حملت معها تحولات ملحوظة نحو تعزيز مشاركتها في الحياة السياسية، في ظل تنامي الوعي المجتمعي بأهمية المساواة بين الجنسين، وضرورة بناء مؤسسات سياسية تمثيلية تعكس تنوع المجتمع العراقي، وإن تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية لا يُعد ترفاً سياسياً أو امتيازاً لفئة معينة، بل هو مطلب جوهري لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، خاصة في ظل التحديات المتراكمة التي واجهها العراق، كالنزاعات المسلحة، والأزمات الاقتصادية، والانقسامات الاجتماعية. فالمرأة العراقية،

CC BY

التي أبدت صموداً لافتاً في مواجهة تلك الأزمات، أثبتت قدرتها على أن تكون شريكاً فاعلاً في بناء السلم الأهلي، وصياغة مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً، كما يُعد تمثيل النساء في المؤسسات السياسية والحكومية أداة أساسية لترسيخ مبدأ الشمولية في الحكم، وضمان إدماج مختلف الرؤى والاهتمامات في عملية اتخاذ القرار. غير أن هذه المشاركة ما زالت تواجه تحديات قانونية وثقافية واجتماعية تتطلب جهوداً ممنهجة لتذليلها، من خلال إصلاحات تشريعية وسياسات داعمة، إضافة إلى تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والحركات النسوية في الدفاع عن حقوق النساء وتمكينهن سياسياً.

اشكالية الدراسة:

رغم التطورات القانونية والدستورية التي شهدها العراق في السنوات الأخيرة، والتي هدفت إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ما تزال المرأة العراقية تواجه تحديات بنيوية وثقافية تُعيق وصولها الفعلي إلى مواقع صنع القرار، وتحد من قدرتها على التأثير في السياسات العامة، ومن هنا ينطلق التساؤل إلى أي مدى أسهمت التشريعات والسياسات العامة في تعزيز مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية؟ وما هي العوائق الفعلية التي ما تزال تحد من تمكينها السياسي الكامل؟

فرضية الدراسة:

إذا ما تم تفعيل الأطر القانونية والدستورية الداعمة، وتوفرت الإرادة السياسية والمجتمعية الحقيقية، فإن تعزيز دور المرأة العراقية في الحياة السياسية سيسهم بفاعلية في بناء نظام ديمقراطي أكثر شمولاً، وتحقيق تنمية مستدامة قائمة على العدالة والمساواة بين الجنسين.

منهجية الدراسة:

يعتمد هذا البحث على منهج وصفي تحليلي، يستند إلى دراسة الواقع السياسي للمرأة العراقية من خلال تحليل النصوص الدستورية والقانونية ذات العلاقة، واستعراض التحولات الاجتماعية والثقافية التي أثّرت في مستوى مشاركتها السياسية، فضلاً عن تقييم نماذج وتجارب لنساء عراقيات بارزات في ميدان العمل السياسي.

هيكلية الدراسة:

تألفت الدراسة من ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة جاءت بالعناوين التالية:

المبحث الاول: تاريخ مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية.

المبحث الثاني: المشاركة السياسية للمرأة العراقية عبر العصور والتحديات التي واجهتها.

المبحث الثالث: تطور المشاركة السياسية للمرأة العراقية في الحكومة والبرلمان.

المبحث الاول

تاريخ مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية

يُعد تاريخ المرأة العراقية في الحياة السياسية امتداداً طويلاً يعكس تقلبات الواقع السياسي والاجتماعي في العراق، حيث تأثرت أدوار النساء بصورة مباشرة بالتحولات التي مرت بها الدولة والمجتمع. فمنذ العصور القديمة، وتحديداً في حضارات وادي الرافدين مثل سومر وبابل وآشور، لم تكن المرأة غائبة عن المشهد العام، بل لعبت أدواراً مؤثرة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وقد أظهرت النقوش والوثائق المسمارية أدلة واضحة على وجود نساء حاكمات وذات سلطة، منهن الملكة «بو أبي» السومرية التي كانت زوجة الحاكم «آنو» ومارست سلطتها في شؤون الدولة، وكذلك الملكة الآشورية «شمورامات» التي ألهمت أسطورة سميراميس[1].

إلا أن هذا الدور تراجع تدريجياً مع تعاقب الأنظمة السياسية والدينية ذات الطابع الأبوي، خاصة في العصور الإسلامية المتأخرة والعثمانية، حيث حُصرت المرأة في الأدوار التقليدية داخل الأسرة، وتضاءلت فرصها في المشاركة السياسية، نتيجة لتغلغل القيم الذكورية والتصورات المحافظة التي همّشت دورها العام، وكرّست نماذج مجتمعية تُقصي النساء عن مراكز القرار. وفي هذا السياق، أشارت الباحثة نوال السعداوي إلى أن "المجتمعات الأبوية تنتزع من المرأة ليس فقط سلطة القرار بل حتى حق التفكير السياسي المستقل[2].

هدت فترة ما بعد استقلال العراق عام 1932 حراكاً نسوياً محدوداً، لكنّه كان مؤثراً في التمهيد لمشاركة المرأة في الحياة العامة. ومع إعلان الجمهورية عام 1958، دخلت المرأة العراقية مرحلة جديدة من النضال السياسي والاجتماعي، حيث أُقرت جملة من التشريعات التي عززت مكانتها القانونية، وكان من أبرزها قانون الأحوال الشخصية لعام 1959، الذي اعتُبر من أكثر القوانين تقدّمية في المنطقة من حيث ضمان حقوق النساء. كما ظهرت شخصيات نسائية بارزة في الحياة النقابية والسياسية، من أبرزهن نزيهة الدليمي التي شغلت منصب وزيرة في حكومة عبد الكريم قاسم، وكانت أول امرأة تتولى منصباً وزارياً في العالم العربي[3].

إلا أن هذا التقدم النسبي تعرض للانتكاس في ظل حكم حزب البعث، خصوصاً في فترة الثمانينيات، إذ فرض النظام سياسات مركزية تقيّد حرية المرأة في التعبير والمشاركة السياسية، وركّز على استثمار صورة المرأة كأداة دعائية للحكم دون منحها فعلياً سلطات حقيقية. وقد فرضت الحروب المتلاحقة التي خاضها العراق، إلى جانب الحصار الدولي، أثقالاً إضافية على النساء، حيث تراجعت مؤشرات التعليم والتمكين الاقتصادي، ما انعكس سلباً على مشاركتهن السياسية[4].

---

[1] طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، الجزء الأول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001، ص 132–135.

[2] نوال السعداوي، الوجه العاري للمرأة العربية، دار الآداب، بيروت، 1998، ص 88

[3] سعاد الجزائري، المرأة العراقية: تاريخ من النضال والصمت، مركز دراسات المرأة، بغداد، 2006، ص 110–113.

[4] مجلة الثقافة الجديدة، العدد 294، بغداد، 2002، مقال: "المرأة العراقية بين التمكين والإقصاء"، ص 45–51.

CC BY

وبعد عام 2003، ومع سقوط النظام الشمولي، دخل العراق مرحلة جديدة حملت معها فرصاً وتحولات عميقة في بنية النظام السياسي. أقرّ الدستور العراقي لعام 2005 مبدأ المساواة بين الجنسين، ونصّ على تخصيص ما لا يقل عن 25% من مقاعد مجلس النواب للنساء، في محاولة لإعادة إدماج المرأة في الحياة السياسية بشكل فعّال. ومع ذلك، فإن هذا التمثيل الكمي لم يُترجم بالضرورة إلى تمكين نوعي، حيث بقيت النساء في الغالب في مواقع هامشية داخل الأحزاب السياسية، ولم يتح لغالبيتهن التأثير في القرارات الاستراتيجية أو في صياغة السياسات العامة[1].

كما شكلت مرحلة ما بعد الغزو الأميركي تحدياً كبيراً للنساء، إذ تصاعدت حدة العنف الطائفي، وتزايدت التهديدات ضد الناشطات والسياسيات، وتم قمع أصوات كثيرة من النساء اللواتي سعَين إلى ترسيخ دور المرأة في عملية بناء الدولة. ومع ذلك، برزت نساء عراقيات في مواقع قيادية، منهن من ترأس مناصب وزارية، أو انخرطن في العمل البرلماني، أو أسّسن منظمات مجتمع مدني تعنى بشؤون النساء وحقوق الإنسان[2].

وفي السنوات الأخيرة، باتت الجهود تتجه نحو إعادة بناء خطاب سياسي جديد يقوم على إدماج قضايا النوع الاجتماعي ضمن السياسات العامة، بالتوازي مع مبادرات مجتمعية تدعو إلى المساواة والعدالة، وتعمل على كسر القوالب النمطية التي ما تزال تحد من مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار. وقد أكدت تقارير هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق على ضرورة أن يُنظر إلى تمكين المرأة سياسياً باعتباره جزءاً لا يتجزأ من عملية التحول الديمقراطي في البلاد[3].

وفي ضوء ما تقدم، يتضح أن مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية لم تكن ثابتة، بل مرّت بمراحل من الصعود والتراجع، تأثرت بعوامل داخلية وخارجية متشابكة. إلا أن الإصرار النسوي على انتزاع الحق في التمثيل والمساهمة الفاعلة لا يزال قائماً، ما يؤكد ضرورة مواصلة الجهود لتذليل العقبات، وتعزيز التشريعات والممارسات التي تكفل للمرأة مكانة لائقة في المشهد السياسي العراقي المعاصر.

المبحث الثاني

المشاركة السياسية للمرأة العراقية عبر العصور والتحديات التي واجهتها

إنَّ تتبُّع مسار المرأة العراقية في الحياة السياسية يبيّن مدى تعقيد وتقلّب أدوارها عبر الحقب المختلفة، بدءًا من الحضارات القديمة وصولًا إلى مرحلة ما بعد التحول السياسي في العراق بعد عام 2003. وعلى الرغم من الحضور المتباين للمرأة في مواقع القرار، فإنها لم تغب أبدًا عن المشهد السياسي والاجتماعي، بل ظلت فاعلة بقدر ما تسمح به الظروف الثقافية والتشريعية والسلطوية لكل مرحلة.

[1] بشرى الزويد، "التمثيل النسوي في العراق: بين النص الدستوري والتطبيق الواقعي"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 57، 2019، ص 83–91.
[2] المصدر نفسه، ص 83–91.
[3] UN Women Iraq, Annual Report, 2023

CC BY

المرأة في الحضارات العراقية القديمة

في الحضارات العراقية القديمة، كالسومرية والبابلية والآشورية، ظهرت المرأة في مواقع دينية وسياسية رفيعة، وقد تولت بعض النساء مناصب الكاهنات أو الملكات، كما في حالة الملكة "بو–آبي" السومرية التي عُثر على قبرها في أور، والتي تؤكد الوثائق الأثرية أهميتها السياسية والاجتماعية. لم تكن المرأة آنذاك معزولة عن دائرة الحكم والقرار، بل كانت شريكًا في عملية التشريع والقيادة والاقتصاد، ضمن نظم كانت تمنحها درجة من المساواة الرمزية والوظيفية مع الرجل[1].

مشاركة المرأة في العصور الإسلامية

مع بزوغ الإسلام، برزت المرأة العراقية في أدوار قيادية ونضالية، خاصة في المجال الديني والسياسي. يُعد موقف السيدة زينب بنت الإمام علي عليه السلام مثالًا بارزًا على الدور السياسي للمرأة في نقل الخطاب الثوري بعد واقعة كربلاء، حيث وقفت خطيبًة سياسية مدافعة عن الحق، مشكّلة رمزًا تاريخيًا للمقاومة والوعي السياسي النسوي المبكر. وقد أشار عدد من المؤرخين إلى مشاركة نساء أخريات في أحداث سياسية واجتماعية أسهمت في بلورة الرأي العام الإسلامي آنذاك[2].

المرأة خلال الحكم العثماني

أما في الحقبة العثمانية، فقد شهدت المرأة العراقية تراجعًا ملحوظًا في أدوارها السياسية والاجتماعية، نتيجة لسياسات مركزية ركّزت على الأدوار الذكورية في الحكم وأخضعت النساء لقوانين دينية واجتماعية تقليدية قللت من مشاركتهن في الشأن العام. إذ سيطر التفسير المحافظ للشريعة الإسلامية آنذاك على المجال العام، ما أدى إلى تهميش النساء داخل الأسرة والمجتمع على حدٍّ سواء[3].

من الانتداب البريطاني إلى الاستقلال

مع بداية القرن العشرين ومرحلة الانتداب البريطاني، ظهرت إرهاصات الوعي النسوي المنظم، حيث نشطت بعض النساء في تنظيم احتجاجات مناهضة للاستعمار، وبرزت شخصيات مثل بولينا حسون، التي أسّست أول مجلة نسوية عراقية عام 1923 بعنوان *ليلى* .وقد طالبت النساء في هذه الفترة بالمساواة في التعليم والعمل والمشاركة السياسية، وهو ما شكّل نواة لحراك نسوي وطني واسع النطاق[4]

فترة النظام الجمهوري والبعثي

بعد سقوط الملكية وقيام الجمهورية العراقية، حصلت المرأة على بعض الحقوق الشكلية، مثل حق الانتخاب والترشح في الستينيات، وتم إنشاء منظمات نسوية رسمية، لكن هذه المكاسب لم تُترجم دائمًا إلى مشاركة فعلية في القرار السياسي.

---

[1] عبد العزيز منصور، *المرأة في حضارات العراق القديم*، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1998، ص 22.

[2] محمد باقر الصدر، المرأة ودورها في التاريخ الإسلامي، النجف: مكتبة الأئمة، 2004، ص 77–84.

[3] آمنة الهاشمي، المرأة العراقية في ظل الحكم العثماني، مجلة التاريخ العربي، العدد 15، 2012، ص 104–110.

[4] أمجد، نادية، المرأة العراقية والنضال الوطني 1914–1958، بغداد: دار الورّاق، 2010، ص 30.

CC BY

أمّا في ظل حكم حزب البعث (1968–2003)، فقد ارتبط تمكين المرأة بمدى ولائها للنظام. ورغم تمثيلها في الاتحاد العام لنساء العراق وبعض المناصب البرلمانية الشكلية، فإنها كانت مغيبة فعليًا عن السلطة السياسية الحقيقية، كما طغت النظرة الأداتية للمرأة بوصفها وسيلة للدعاية السياسية[1].

مرحلة ما بعد 2003

شكّل عام 2003 منعطفًا حاسمًا في تاريخ المشاركة السياسية للمرأة العراقية، إذ نصّ الدستور الجديد لعام 2005 على تخصيص نسبة (25%) من مقاعد البرلمان للنساء، وهو ما يُعد تطورًا قانونيًا مهمًا. وقد دخلت المرأة إلى البرلمان والحكومة ومجالس المحافظات، وظهرت شخصيات نسوية مؤثرة في المشهد السياسي، على الرغم من استمرار التحديات البنيوية والثقافية التي تقلل من فاعليتها، ورغم هذا التقدم، واجهت المرأة في مرحلة ما بعد 2003 تحديات كبيرة، تمثلت في غياب البيئة السياسية المستقرة، وتراجع الأمن، وعودة النزعات الذكورية والدينية المتشددة التي حدّت من تمكين النساء، إضافة إلى التهديدات الأمنية والاغتيالات التي طالت ناشطات سياسيات[2].

التحديات المستمرة

تتراوح التحديات التي واجهت المرأة العراقية في السياسة بين التشريعات التمييزية، والقيود المجتمعية المستندة إلى الأعراف والتقاليد، ونقص الوعي السياسي لدى فئات واسعة من النساء. كما تواجه المرأة معوقات تتعلق بالعنف السياسي والتحرش وغياب الدعم الحزبي، إلى جانب تحجيم دورها ضمن القرارات الحزبية والسلطوية[3].

إن المرأة العراقية، رغم ما واجهته من تحديات بنيوية وتاريخية، أثبتت قدرتها على التكيّف والنهوض في كل مرحلة مفصلية. وقد أسهمت، بدرجات متفاوتة، في بناء الدولة العراقية الحديثة، ويظل تمكينها السياسي الكامل مرهونًا ببيئة قانونية منصفة، ومجتمع مدني فاعل، وإرادة سياسية حقيقية لتحقيق العدالة الجندرية.

المبحث الثالث

تطور المشاركة السياسية للمرأة العراقية في الحكومة والبرلمان

شهدت المرأة العراقية خلال العقود الأخيرة تحوّلاً نوعياً في مكانتها السياسية، تمثل في توسع نطاق مشاركتها في الحكومة والبرلمان، في سياق التحولات السياسية الكبرى التي عرفها العراق، خصوصاً بعد عام 2003. وقد ترافق هذا التطور مع جهود وطنية ودولية تهدف إلى ترسيخ مبادئ المساواة بين الجنسين وتعزيز التمثيل النسوي في صنع القرار، انطلاقاً من الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، واتفاقيات مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(CEDAW) ، والتي صادق عليها العراق عام 1986.

[1] الجنابي، مها، المرأة في ظل النظام البعثي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 29، 2006، ص 45–57.

[2] كاظم، زينب، التمكين السياسي للمرأة في العراق بعد 2003، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 12، 2020، ص 88–96.

[3] المصدر نفسه، ص 88–96.

CC BY

التمثيل البرلماني للمرأة: تحولات تشريعية وواقعية

بدأ التمثيل السياسي النسوي في البرلمان العراقي بصورة رمزية قبل عام 2003، حيث لم تكن هناك مساحة كافية لضمان مشاركة فعلية للمرأة. ولكن عقب الغزو الأميركي وسقوط النظام السابق، تبنّى الدستور العراقي لعام 2005 سياسة "الكوتا" النسوية، التي نصّت في المادة (49) على ألا يقل تمثيل النساء في مجلس النواب عن 25%، وهي نسبة تُعد من أعلى المعدلات في المنطقة العربية. وقد شكّل هذا التحول إنجازًا تشريعيًا مهمًا، لكنه لم يكن كافيًا لتحقيق التمكين الفعلي للمرأة، نظرًا لما واجهته من تحديات بنيوية، أبرزها الذهنية الذكورية السائدة، والعنف السياسي، وضعف الدعم الحزبي الداخلي[1].

رغم ذلك، فقد شهدت الدورات الانتخابية المتعاقبة زيادة تدريجية في عدد النائبات، مع بروز شخصيات سياسية نسوية استطاعت أن تلعب أدواراً فاعلة في التشريع والرقابة البرلمانية، مثل المهندسة ميسون الدملوجي، والدكتورة لقاء وردي، وغيرهن من السياسيات اللواتي ساهمن في تشكيل خطاب سياسي جديد يعكس هموم النساء وتطلعاتهن[2].

المرأة في الحكومة: حضور متنامٍ رغم القيود

لم تكن مشاركة المرأة في الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 متسقة أو مستقرة، إلا أنها سجلت اختراقاً نسبياً في عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية. فقد تولت المرأة مناصب وزارية مثل وزارة الدولة لشؤون المرأة، ووزارة البيئة، ووزارة التربية، فضلاً عن تعيين نساء كسفيرات، وقياديات في الهيئات المستقلة. ويُعزى هذا التطور إلى ضغوط المنظمات النسوية، ودعم المجتمع المدني، والتوجه العام نحو الانفتاح السياسي بعد عقود من التهميش القسري الذي عانته المرأة في ظل الأنظمة السابقة[3].

غير أن هذا الحضور ظل محدوداً في الوزارات السيادية أو المناصب القيادية العليا، إذ لا تزال المرأة تواجه معيقات عدة، من أبرزها نقص الثقة المؤسسية، وغياب آليات دعم فعالة لترشيحها لمواقع صنع القرار، وتوظيفها أحياناً كواجهة تجميلية لشرعنة التمثيل، دون تمكين حقيقي ينعكس على السياسات العامة[4].

المنظمات النسوية ودور المجتمع المدني

لعبت المنظمات النسوية والمبادرات المدنية دورًا فاعلًا في دعم تطور مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية، إذ نظمت حملات تدريب وتأهيل للمرشحات، وأسهمت في نشر التوعية بحقوق المرأة السياسية، وتقديم الدعم القانوني والإعلامي. ومن بين أبرز هذه المنظمات: "شبكة النساء العراقيات"، و"منتدى الإعلاميات العراقيات"، و"جمعية الأمل العراقية". وقد ساهمت هذه الجهود في خلق بيئة أكثر استعدادًا لقبول المرأة في العمل السياسي، لكنها ما زالت تصطدم بعقبات بنيوية ومجتمعية تحدّ من فاعلية تلك المشاركة[5].

---

[1] ايمان الشكرجي، المرأة والسلطة في العراق: قراءة تحليلية لواقع المشاركة السياسية بعد 2003. بغداد: المركز العراقي للبحوث، 2016، ص78.

[2] ايمان الشكرجي، المصدر السابق، ص 79.

[3] عبد الجبار، فالح. تحولات الدولة والمجتمع في العراق بعد 2003. بيروت: دار الساقي، 2018.، ص 113.

[4] المصدر نفسه.

[5] مجلة دراسات المرأة، "مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي في العراق"، العدد (4)، جامعة بغداد، 2020، ص 39.

CC BY

التحديات المعاصرة لمشاركة المرأة السياسية

رغم الإنجازات، إلا أن التحديات التي تواجه المرأة العراقية في الحكومة والبرلمان لا تزال حاضرة بقوة. فالعنف السياسي الموجّه ضد النساء، والتشهير الإعلامي، والتهديدات الأمنية، تُعدّ من أبرز المعيقات التي تحد من جرأة المرأة على الانخراط في العمل السياسي أو السعي للمناصب العليا. كما أن النزاعات الداخلية والأزمات المتكررة أضعفت من استقرار المؤسسات، وهو ما انعكس سلبًا على استدامة الحضور النسوي في مراكز القرار[1].

فضلاً عن أن بعض الأحزاب السياسية لا تُبدي جدية حقيقية في دعم مرشحاتها، بل تستخدم الكوتا كوسيلة لتغطية الالتزامات القانونية دون تبني سياسات تمكينية تُفضي إلى تمثيل مؤثر ومستقل. وبالتالي، لا بد من اعتماد سياسات شاملة تتضمن برامج تدريب قيادية، وتحسين بيئة العمل السياسي، وتوفير الحماية القانونية من كافة أشكال التمييز والعنف[2].

إن تطور دور المرأة العراقية في الحكومة والبرلمان خلال الفترة الحديثة يُعد مؤشراً إيجابياً نحو التحول الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان. غير أن هذا المسار لا يزال يحتاج إلى جهود متكاملة من الدولة والمجتمع ومنظمات المجتمع المدني، لضمان مشاركة حقيقية ومستدامة للمرأة في صياغة السياسات العامة. إن التحديات البنيوية والثقافية والسياسية لا ينبغي أن تكون سببًا للتراجع، بل دافعًا لمواصلة النضال من أجل مجتمع أكثر عدالة ومساواة، يضع المرأة في مكانها الطبيعي كصانعة قرار وشريكة فاعلة في بناء الدولة.

الخاتمة والاستنتاجات

أن مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية لم تكن وليدة اللحظة، بل هي امتداد تاريخي لجذور ضاربة في أعماق الحضارات العراقية القديمة التي منحت المرأة أدوارًا قيادية في المجتمع والدولة، قبل أن تتراجع مكانتها نتيجة للظروف الاجتماعية والسياسية والدينية المتعاقبة. ورغم هذا التراجع، استطاعت المرأة العراقية، بمرور الزمن، أن تنتزع لنفسها مساحة جديدة داخل المشهد السياسي، مستفيدة من التغيرات المحلية والدولية، ومن تطور الوعي الاجتماعي بقضايا المساواة والعدالة بين الجنسين، كما انها قد شهدت تطورًا ملحوظًا بعد عام 2003، سواء من حيث تمثيلها في البرلمان أو شغلها لمناصب حكومية رفيعة، مدعومة بتشريعات دستورية ونشاط نسوي مدني واسع. غير أن هذه المشاركة ما تزال تصطدم بجملة من التحديات البنيوية والثقافية، أبرزها النظرة النمطية لدور المرأة، وهيمنة الذكورية على مراكز صنع القرار، وضعف الدعم المؤسساتي لمشاركتها السياسية، فضلًا عن ما تتعرض له من عنف سياسي يعيق انخراطها الكامل في الشأن العام.

إن تحقيق التمكين السياسي الحقيقي للمرأة العراقية يتطلب مقاربة شاملة، تبدأ بإصلاح المنظومة التشريعية بما يضمن التمثيل العادل والمنصف، وتمر عبر توسيع دائرة التعليم والتثقيف السياسي للمرأة، ولا تنتهي إلا بإعادة بناء الثقافة المجتمعية على أسس المساواة والاحترام المتبادل، فلا تنمية مستدامة دون إشراك كامل للمرأة، ولا ديمقراطية حقيقية دون صوتها، ولا مستقبل مزدهر للعراق من دون تمثيل فعّال للنساء في كل مفاصل الحياة السياسية.

[1] المصدر نفسه، ص 40.

[2] ايمان الشكرجي، المصدر السابق، ص 80.

CC BY

من هذا المنطلق، فإن تعزيز حضور المرأة العراقية في الحياة السياسية لم يعد خيارًا، بل ضرورة وطنية واستراتيجية من أجل بناء عراق حديث يقوم على مبادئ العدالة والمساواة والتنمية الشاملة.

المصادر

1. أمجد، نادية، *المرأة العراقية والنضال الوطني 1914–1958*، بغداد: دار الورّاق، 2010
2. آمنة الهاشمي، *المرأة العراقية في ظل الحكم العثماني*، مجلة التاريخ العربي، العدد 15، 2012
3. إيمان الشكرجي، *المرأة والسلطة في العراق: قراءة تحليلية لواقع المشاركة السياسية بعد 2003*، بغداد: المركز العراقي للبحوث، 2016
4. بشرى الزويد، *التمثيل النسوي في العراق: بين النص الدستوري والتطبيق الواقعي*، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 57، 2019
5. الجنابي، مها، *المرأة في ظل النظام البعثي*، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 29، 2006
6. سعاد الجزائري، *المرأة العراقية: تاريخ من النضال والصمت*، مركز دراسات المرأة، بغداد، 2006
7. طه باقر، *مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة*، الجزء الأول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001
8. عبد الجبار، فالح، *تحولات الدولة والمجتمع في العراق بعد 2003*، بيروت: دار الساقي، 2018
9. عبد العزيز منصور، *المرأة في حضارات العراق القديم*، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1998
10. كاظم، زينب، *التمكين السياسي للمرأة في العراق بعد 2003*، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 12، 2020
11. مجلة الثقافة الجديدة، العدد 294، بغداد، 2002، مقال: "المرأة العراقية بين التمكين والإقصاء"
12. مجلة دراسات المرأة، "مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي في العراق"، العدد 4، جامعة بغداد، 2020
13. محمد باقر الصدر، *المرأة ودورها في التاريخ الاسلامي*، النجف: مكتبة الأئمة، 2004
14. نوال السعداوي، *الوجه العاري للمرأة العربية*، دار الآداب، بيروت، 1998

Reference

1. Al-Hashimi, Amina. *Iraqi Women under Ottoman Rule*. Arab History Journal, No. 15, 2012.
2. Al-Janabi, Maha. *Women under the Ba'ath Regime*. Political Science Journal, University of Baghdad, No. 29, 2006.
3. Al-Jazairi, Suad. *Iraqi Women: A History of Struggle and Silence*. Center for Women's Studies, Baghdad, 2006.
4. Al-Jabbar, Faleh. *State and Society Transformations in Iraq after 2003*. Beirut: Dar Al Saqi, 2018.
5. Al-Mansour, Abdulaziz. *Women in the Civilizations of Ancient Iraq*. Baghdad: Cultural Affairs House, 1998.
6. Al-Sadr, Mohammad Baqir. *Women and Their Role in Islamic History*. Najaf: Imams Library, 2004.
7. Al-Shukrji, Iman. *Women and Power in Iraq: An Analytical Reading of Political Participation after 2003*. Baghdad: Iraqi Center for Research, 2016.
8. Amjad, Nadia. *Iraqi Women and the National Struggle 1914–1958*. Baghdad: Al-Warraq Publishing, 2010.
9. Baqir, Taha. *Introduction to the History of Ancient Civilizations*, Vol. 1. Baghdad: General House of Cultural Affairs, 2001.
10. Kazem, Zainab. *Political Empowerment of Women in Iraq after 2003*. Social Sciences Journal, No. 12, 2020.
11. New Culture Magazine. *Iraqi Women Between Empowerment and Exclusion*. Issue 294, Baghdad, 2002.
12. Saadawi, Nawal. *The Naked Face of the Arab Woman*. Beirut: Dar Al-Adab, 1998.
13. UN Women Iraq. *Annual Report*, 2023.
14. Women's Studies Journal. *Women's Participation in Political Decision-Making in Iraq*. Issue 4, University of Baghdad, 2020.

15. Al-Zuwaid, Bushra. *Women's Representation in Iraq: Between Constitutional Text and Practical Application*. Political Science Journal, University of Baghdad, No. 57, 2019.